نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة سلطت الضوء في مقابلة مع قناة CNBC العالمية على قوة نموذج الأعمال المتنوع للبنك

شيخة البحر: التنويع يدعم أداء «الوطني» المرن في مواجهة التحديات الإقليمية

- نتائج مالية قوية حققها «الوطني» في التسعة أشهر الأولى من 2026 مدفوعاً بأداء أنشطته المصرفية الأساسية
- ارتفاع الإيرادات بنسبة 4٪ على أساس سنوي مع تحسن اتجاهات التكاليف التشغيلية وانخفاض أعباء المخصصات
- قوة الميزانية العمومية ونمو الأصول وتنوع مصادر التمويل ومتانة نسب رأس المال عوامل دعمت أداءنا المالي
- إصدارات الدين العام تمكن البنوك من توظيف السيولة في أصول عالية الجودة بما يدعم استقرار صافي هامش الفائدة
- طرح الحكومة مشاريع بقيمة 10 مليارات دينار خلال المرحلة المقبلة يمثل فرصاً واعدة أمام القطاع المصرفي
- نلمس حرصاً من الحكومة على تسريع تنفيذ المشاريع للحدّ من تأثير التوترات الجيوسياسية على الاقتصاد الوطني

شيخة البحر خلال المقابلة مع قناة CNBC العالمية

أكدت نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني، شيخة البحر، أن المجموعة حققت نتائج مالية قوية خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026، رغم تصاعد التوترات الجيوسياسية في المنطقة، مدفوعة بشكل أساسي بأداء أنشطتها المصرفية الأساسية.

وقالت البحر في مقابلة مع قناة CNBC العالمية إن صافي أرباح المجموعة بلغ 481,7 مليون دينار كويتي (1,6 مليار دولار أميركي) خلال الأشهر التسعة الأولى من العام، محققا نموا تجاوز 3٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، فيما ارتفع إجمالي الأصول بنسبة 4,5٪ وسجلت محفظة القروض نموا بأكثر من 8٪، الأمر الذي يعكس مرونة نموذج عمل «الوطني» وقدرته على التكيف مع مختلف المتغيرات الاقتصادية والجيوسياسية.

وعزت البحر نمو الأرباح خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2026 إلى ارتفاع الإيرادات بنسبة 4٪ على أساس سنوي، إلى جانب تحسن اتجاهات التكاليف التشغيلية وانخفاض أعباء المخصصات، مشيرة إلى أن قوة الميزانية العمومية، ونمو الأصول وجودتها، وتنوع مصادر التمويل، ومتانة نسب رأس المال، عوامل أسهمت جميعها في دعم الأداء المالي للمجموعة.

وذكرت البحر أن بنك الكويت الوطني يواصل تحقيق نمو متوازن عبر خطوط الأعمال الرئيسية والأسواق الجغرافية التي يعمل فيها، بدعم من استراتيجية التنويع الإقليمي والدولي التي أثبتت فعاليتها في تعزيز قدرة المجموعة على مواجهة التحديات الجيوسياسية.

نموذج أعمال متنوع

وأوضحت أن المجموعة واصلت التعامل مع حالة عدم اليقين المتزايدة الناجمة عن التطورات الجيوسياسية، مستفيدة من نموذج أعمالها المتنوع، وإطارها المتحفظ لإدارة المخاطر والحوكمة، والتنفيذ المنضبط لاستراتيجيتها. وقالت إنه منذ اندلاع الحرب، ركز «الوطني» على الحفاظ على مرونته التشغيلية، ونجح بشكل استثنائي في دعم عملائه ومراقبة المخاطر الائتمانية والتشغيلية عبر جميع الأسواق التي يتواجد فيها، مبينة أن تنوع محفظة أعمال البنك، وعلاقاته الراسخة وطويلة الأمد مع العملاء، إلى جانب قدرته على الحصول على التمويل من أسواق جغرافية متعددة، تعد من أبرز نقاط القوة التي يتمتع بها في ظل البيئة الحالية وما تشهده من تحديات ومتغيرات.

وشددت البحر على أن استراتيجية التنويع ستظل إحدى الركائز الأساسية لنمو بنك الكويت الوطني خلال المرحلة المقبلة، موضحة أن لدى البنك فرصا كبيرة للتوسع عبر أسواق متعددة حول العالم ولا تقتصر على السوق المحلية فقط.

وأكدت أن «الوطني» سيواصل التركيز على تنويع مصادر إيراداته وتنمية الإيرادات من الأتعاب والعمولات بهدف الحد من تأثر الأرباح بتحركات أسعار الفائدة، إضافة إلى الاستفادة بشكل أكبر من عملياته الدولية وتعزيز البيع المتقاطع للمنتجات والخدمات بين الأسواق التي يعمل بها، بهدف خلق فرص جديدة للنمو، لافتة إلى أن البنك يتمتع بمراكز قوية في قطاعات الخدمات المصرفية الشخصية وإدارة الثروات والأعمال غير النقدية مثل خطابات الاعتماد وخطابات الضمان.

وتوقعت البحر أن تستمر جهود تحسين مزيج الأصول، مع إتاحة إصدارات أدوات الدين الحكومي بموجب قانون الدين العام الجديد فرصا إضافية لتوظيف السيولة في أصول عالية الجودة، بما يدعم استقرار صافي هامش الفائدة.

التحديات الجيوسياسية

وفي معرض حديثها عن تأثير التحديات الجيوسياسية على الاقتصاد الكويتي والقطاع المصرفي، أشارت البحر إلى أن وتيرة النمو قد تباطأت بالطبع مقارنة بالفترات التي سبقت التوترات الجيوسياسية في المنطقة، إلا أن النشاط الاقتصادي لا يزال يسجل مستويات جيدة، لافتة إلى أن الانتشار الدولي لمجموعة بنك الكويت الوطني وفر لها فرصا مهمة لدعم العملاء وتمكينهم من التوسع في أسواق متعددة.

ولفتت البحر إلى النمو الجيد في وتيرة ترسية المشاريع في الكويت، مبينة أن قيمة المشاريع التي تمت ترسيتها في الكويت بلغت نحو 3 مليارات دينار كويتي (9,7 مليارات دولار أميركي) منذ بداية العام، مسجلة نموا بنسبة 36٪ على أساس سنوي، فيما تصل قيمة المشروعات المتوقع طرحها خلال المرحلة المقبلة إلى نحو 10 مليارات دينار كويتي (32 مليار دولار أميركي)، وهو ما يمثل فرصا واعدة أمام القطاع المصرفي للمساهمة في تمويل المشاريع ودعم النمو الاقتصادي.

وقالت: «نلمس حرصا من الحكومة على مواصلة هذا الزخم وتسريع وتيرة تنفيذ المشاريع، من خلال تعزيز الحوكمة والمساءلة والشفافية، وتكثيف متابعة سير العمل ومراحل الإنجاز، ما يحد من تأثير التوترات الجيوسياسية على الاقتصاد الوطني».

التمويل العقاري

حول إقرار قانون التمويل العقاري، أكدت أنه تطور إيجابي، مشيرة إلى أن تطبيق القانون خلال الفترة المقبلة من شأنه أن يحدث تحولا جوهريا ويوفر فرص نمو مهمة لقطاع التمويل المصرفي للأفراد على المدى المتوسط إلى الطويل، بما يعود بالنفع على بنك الكويت الوطني والقطاع المصرفي الكويتي بشكل عام.

آفاق الاقتصاد الكويتي

عن رؤيتها لآفاق الاقتصاد الكويتي، أوضحت البحر أن النظرة قصيرة الأجل لاتزال تتأثر بالتوترات الجيوسياسية في المنطقة، إلا أن النظرة متوسطة الأجل إيجابية بفضل متانة الأسس الاقتصادية للكويت والاحتياطيات المالية القوية والدور المحوري الذي يؤديه صندوق الثروة السيادي، بما يعزز مرونة الاقتصاد الوطني وقدرته على مواجهة التحديات.

وذكرت أن عودة ظروف التشغيل إلى مستوياتها الطبيعية ستسهم في تعزيز الزخم الاقتصادي تدريجيا ودعم الاستثمارات والأنشطة التمويلية، مبينة أنه على المدى المتوسط، ومع عودة حركة الشحن عبر المسارات البحرية إلى طبيعتها، من المتوقع أن يتعافى إنتاج النفط الكويتي، مع إمكانية تجاوزه المستويات المسجلة قبل اندلاع النزاع، كما من المرجح أن يستمر الطلب على إعادة بناء المخزونات في دعم الأسعار، حتى مع عودة إمدادات دول مجلس التعاون الخليجي إلى الأسواق.

وأعربت البحر عن تفاؤلها بمستقبل الاقتصاد الكويتي، قائلة إن آفاق النمو ستكون أفضل مع انحسار التوترات السياسية في المنطقة واستمرار تنفيذ المشروعات التنموية والإصلاحات الاقتصادية، الأمر الذي سينعكس إيجابا على القطاع المصرفي.

لتعزيز الشراكات المالية والاستثمارية

«اتحاد المصارف» يرعى مؤتمر الحوار الخليجي البريطاني في لندن

شيخة العيسى وجاسم البديوي وأنس سروار

جانب من المؤتمر

في إطار جهوده المستمرة لتعزيز حضور القطاع المصرفي الكويتي في المحافل الاقتصادية والمالية الدولية، أعلن اتحاد مصارف الكويت عن رعايته لمؤتمر الحوار الخليجي البريطاني (UK-GCC Dialogue)، الذي عقد في العاصمة البريطانية لندن في 20 أكتوبر الجاري. وشارك في المؤتمر من الجانب الخليجي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، جاسم البديوي، ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار ووزير التجارة بالوكالة، عبدالعزيز المرزوق، وسفير دولة الكويت لدى المملكة المتحدة، بدر المنيخ، ود.رجاء المرزوقي، كبير المفاوضين لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الأمانة العامة للمجلس. ومن الجانب البريطاني، شارك اللورد أنس سروار، وزير الدولة لسياسة التجارة بالمملكة المتحدة، والسير أليستر كينغ، ممثل جلالة الملك لمنطقة لندن الكبرى، إلى جانب نخبة من القيادات الاقتصادية والمصرفية والاستثمارية وممثلي المؤسسات المالية من دول مجلس التعاون الخليجي والمملكة المتحدة. وتأتي رعاية الاتحاد للمؤتمر انطلاقا من أهمية العلاقات الاقتصادية والمالية التي تجمع دول مجلس التعاون الخليجي بالمملكة المتحدة، وما توفره من فرص لتعزيز التعاون في مجالات الخدمات المصرفية والاستثمار وأسواق رأس المال والتمويل المستدام، إلى جانب متابعة التطورات المرتبطة بالابتكار المالي والتحول الرقمي في الصناعة المصرفية العالمية. كما يشكل المؤتمر فرصة مهمة لتبادل الرؤى حول مستقبل التعاون الاقتصادي الخليجي البريطاني، وبحث سبل تطوير الشراكات بين المؤسسات المالية والاستثمارية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية والتطورات المتسارعة التي تشهدها الأسواق المالية، بما يدعم المصالح الاقتصادية المشتركة.

ويشارك في المؤتمر الأمين العام لاتحاد مصارف الكويت، شيخة العيسى، في إطار حرص الاتحاد على دعم الحضور الدولي للقطاع المصرفي الكويتي وتعزيز علاقاته مع المؤسسات المالية والمصرفية العالمية، بما يتيح استكشاف فرص جديدة للشراكات والاستثمار، ويخدم مصالح البنوك الكويتية ويعزز تنافسيتها على المستويين الإقليمي والدولي. وبهذه المناسبة، صرحت الأمين العام لاتحاد مصارف الكويت، شيخة العيسى، قائلة: «تمثل العلاقات الاقتصادية والمالية بين دول مجلس التعاون الخليجي والمملكة المتحدة نموذجا مهما للشراكات الاستراتيجية القائمة على المصالح المشتركة والتعاون طويل الأمد، ونرى أن المرحلة المقبلة تحمل فرصا واعدة لتعميق التعاون في القطاعات المصرفية والاستثمارية وأسواق رأس المال، بما يسهم في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز تدفقات الاستثمار بين الجانبين».

وأضافت أن القطاع المصرفي الخليجي رسخ مكانته كشريك فاعل في منظومة التمويل والاستثمار الدولية، مستندا إلى ما يتمتع به من ملاءة مالية قوية وخبرات مؤسسية متقدمة وقدرة متنامية على مواكبة التحولات الاقتصادية والتكنولوجية، مشيرة إلى أن التعاون مع المؤسسات المالية البريطانية يتيح فرصا مهمة لتبادل الخبرات وتطوير الخدمات والمنتجات المالية والاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة.

وأكدت العيسى أن القطاع المصرفي الكويتي يمتلك قاعدة مالية ومؤسسية متينة وخبرات مصرفية متراكمة أهلته لبناء علاقات واسعة مع المؤسسات المالية الدولية، وهو ما يعزز قدرته على تطوير الشراكات العابرة للحدود ودعم حركة التجارة والاستثمار وتقديم حلول مصرفية وتمويلية تواكب احتياجات الأسواق المتغيرة.

وأوضحت العيسى أن التحولات المتسارعة التي تشهدها الصناعة المصرفية العالمية، وفي مقدمتها الذكاء الاصطناعي والتقنيات المالية الحديثة والتحول الرقمي، تفرض أهمية متزايدة لتعزيز التعاون وتبادل المعرفة بين المؤسسات المالية، بما يسهم في تطوير الخدمات المصرفية ورفع كفاءتها وتعزيز جاهزية القطاع لمواكبة متطلبات المستقبل.

كما أكدت أن تنامي الاهتمام العالمي بالتمويل المستدام وتطوير أسواق رأس المال يوفر فرصا مهمة لتعزيز التعاون بين المؤسسات المالية الخليجية والبريطانية، وتطوير حلول ومنتجات مالية مبتكرة تدعم النمو الاقتصادي وتستجيب لاحتياجات الأسواق المستقبلية.

التكريم يعكس التقدم المستمر للمجموعة في دمج ممارسات الاستدامة وتعزيز الحوكمة على مستوى شركاتها

«كيبكو» ضمن قائمة «فوربس» لقادة الاستدامة للعام الرابع على التوالي

مشاري الدهيم يتسلم الجائزة بالنيابة عن «كيبكو» من د.آمنة الضحاك وزيرة التغير المناخي والبيئة في دولة الإمارات العربية المتحدة

اختارت مجلة فوربس الشرق الأوسط الرئيس التنفيذي لمجموعة شركة مشاريع الكويت القابضة «كيبكو»، الشيخة أدانا ناصر صباح الأحمد الصباح، ضمن قائمتها لقادة الاستدامة لعام 2026، وذلك للعام الرابع على التوالي، تقديرا للجهود المتواصلة التي تبذلها المجموعة لترسيخ ممارسات الاستدامة وتعزيز الحوكمة في شركاتها التابعة.

وجاء هذا التكريم ضمن فئة شركات الاستثمار والشركات القابضة، خلال النسخة الرابعة من قمة فوربس الشرق الأوسط لقادة الاستدامة، التي أقيمت في أبوظبي يومي 19 و20 أكتوبر، تحت شعار «المرونة من أجل مستقبل مستدام»، برعاية د. آمنة بنت عبدالله الضحاك الشامسي، وزيرة التغير المناخي والبيئة في دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد تسلم الجائزة نيابة عن «كيبكو» مشاري الدهيم، مدير أول في إدارة الاتصالات المؤسسية وعلاقات المستثمرين.

ويعكس هذا التكريم جهود «كيبكو» في تبني نهج متكامل للاستدامة على مستوى محفظتها الاستثمارية المتنوعة، حيث تعمل المجموعة، من خلال فريق عمل الاستدامة الذي يضم ممثلين عن شركاتها، على تعزيز تبادل الخبرات والمعرفة، وتوحيد الممارسات، وتطوير آليات إعداد تقارير الاستدامة، إلى جانب الارتقاء بممارسات المسؤولية البيئية والحوكمة.

وقد تجسدت هذه الجهود في تقرير الاستدامة السنوي الخامس الذي أصدرته «كيبكو» في وقت سابق من هذا العام تحت عنوان «نمو هادف.. مسيرة استدامة مشتركة»، والذي سلط الضوء على التقدم الجماعي الذي أحرزته شركات المجموعة نحو تحقيق أهداف الاستدامة المشتركة.

وبهذه المناسبة، قالت نائب الرئيس الأول لشؤون الاتصال وعلاقات المستثمرين للمجموعة، إيمان العوضي: «إن اختيارنا ضمن قائمة فوربس الشرق الأوسط لقادة الاستدامة للعام الرابع على التوالي يعكس التقدم الذي نحرزه على مستوى المجموعة. فالاستدامة بالنسبة لنا لا تقتصر على الإفصاح عن التزاماتنا، بل تتمثل في ترجمة هذه الالتزامات إلى خطوات عملية، وتعزيز الحوكمة، وترسيخ الممارسات المسؤولة في مختلف جوانب أعمالنا. ومن خلال توحيد جهود شركاتنا حول أولويات وأهداف مشتركة، نواصل بناء مجموعة أكثر مرونة وقدرة على التكيف مع المتغيرات، بما يعزز قدرتنا على تحقيق قيمة مستدامة على المدى الطويل لمساهمينا والمجتمعات التي نعمل فيها».

محققاً ثلاثة أضعاف رأس المال المستثمر

«جي إف إتش» يعلن نجاح التخارج من «سيبر باور إنفيستمنت»

أعلن بنك جي إف إتش إتمام التخارج بنجاح من استثماره المشترك في «سيبر باور إنفيستمنت»، وقد تم تصميم الطرح لتوفير توازن محسن بين المخاطر والعوائد للمستثمرين، حيث جمع بين استثمار مشترك في الاستثمارات الخاصة بشركة سيبر باور سيرفيسز ومحفظة من الأصول السائلة المعززة للعائد. وخلال فترة احتفاظ قصيرة بالاستثمار، حقق هذا الهيكل الاستثماري المدمج ثلاثة أضعاف رأس المال المستثمر، كما أتاح للمستثمرين توزيعات نقدية صافية تراكمية تقارب 173,5 مليون دولار، في حين نفذ جي إف إتش استثماره المشترك

حماد يونس

في سيبر باور سيرفيسز إلى جانب شرودرز كابيتال، فيما قادت جرينبيلت كابيتال بارتنرز الاستثمار الهادف إلى توسيع منصة خدمات البنية التحتية الكهربائية الحيوية العاملة في الولايات المتحدة.

وتعد سيبر باور منصة متكاملة تقدم حلولا تشمل الأعمال الهندسية والتصميم والإنشاء والاختبار والتشغيل التجريبي والصيانة للأنظمة الكهربائية الحيوية، وتخدم عملاء في قطاعات المرافق والتكنولوجيا والصناعة والطاقة ومراكز البيانات، إضافة إلى الطاقة المتجددة وأنظمة تخزين الطاقة بالبطاريات.

وفي تعليقه على الصفقة، صرح حماد يونس، الرئيس التنفيذي لشركة جي إف إتش إكويتيز والرئيس التنفيذي للاستثمار في جي إف إتش، بالقول: نفخر بنجاح هذا التخارج المهم من سيبر باور إنفيستمنت، والذي تحقق في وقت تواجه فيه الأسواق العالمية العديد من التحديات الاقتصادية الكلية والجيوسياسية، بما في ذلك تباطؤ نشاط صفقات التخارج. وتعكس هذه النتيجة نهجنا المنضبط في الاستثمار وتعزيز القيمة، فضلا عن قدرتنا على تحديد القطاعات والشركات المؤهلة للاستفادة من توجهات قوية طويلة الأجل. كما تؤكد أهمية التعاون مع مؤسسات استثمارية رائدة مثل جرينبيلت وشرودرز، إلى جانب فرق إدارة متميزة تتوافق مصالحها مع مصالح المستثمرين.